

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences



جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

قراءة لغوية للجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية

محمد أحمد أبوعيد

أستاذ مشارك
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية إربد الجامعية
جامعة البلقاء التطبيقية
e-mail: abueid_mohammad@yahoo.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٤/٠٢/١٨
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٤/١٠/١٦

قراءة لغوية للجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية

محمد أحمد أبو عيّد

المستخلص:

سعت هذه الدراسة لقراءة الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية قراءة لغوية، وهي، على ذلك، تتخالف وغيرها من الدراسات السابقة، إذ هي تتناول الجهود المعاصرة في إصلاح المكتوب، بما هو، أي المكتوب، ممثل لنظام لغوي له خصائصه الذاتية. وعليه، كشفت الدراسة عما يربط الطبيعة الصوامتية للكتابة العربية بخصائص لغوية من مثل الاشتقاق والإعراب والتنوع اللهجي، ومن هنا، فإن ما طرحه المعاصرون من جهود يستبدلون فيها الأبجدية اللاتينية بالعربية، أو يجرون بها تعديلات على المكتوبات العربية، إنما هي جهود بدوافع غير لغوية تعلقت بالتكلم عن مشكلات معاصرة من مثل التعليم والطباعة والترجمة والثقافة، وهي جهود لم تكن لتظهر لو تفحصت الكتابة العربية بما هي ممثلة للنظام اللغوي. وعلى ذلك، فإن الكتابة العربية، وفق ما خلصت إليه الدراسة، هي الأقدر على تمثيل اللغة العربية بمستوياتها الفصيحة.

الكلمات المفتاحية: المعاصرون، الإصلاح، الكتابة، الاشتقاق، الإعراب.

A Linguistic Study of Contemporary Efforts of Arabic Spelling (Orthography) System

Mohammed Abu Eid

Abstract:

This study aims at investigating the contemporary efforts of Arabic writing system from a linguistic perspective. The study is distinguished from previous studies by treating the writing system as a linguistic one with its own linguistic features. Thus, the study has revealed the consonant feature of Arabic writing and its relation to derivation, inflection, and dialectal variation. Therefore, the researcher concludes that proposals of replacing Arabic alphabet by Latin alphabet or modification of Arabic orthography are non-linguistic which are related to contemporary issues like learning, the printing, translation and culture. These efforts should have examined Arabic writing as a representative of a linguistic system. Consequently, the researcher concludes that Arabic orthography system can preferably represent the linguistic system

Keywords: Contemporary, Writing, Derivation, and Inflection

الحروف الأبجدية عن غيرهم شرعوا بإصلاحها بما يتوافق والنظام اللغوي العربي، ولعل أظهر تلك الإصلاحات وفق ما جاءت عليه في سياقها التاريخي:

تمثيل ما لا تمثيل له من الأصوات الصوامت ذلك أن الأبجدية المأخوذة عن الأنباط أو السريان، بسبب التخالف في البنية الصوتية للغات العربية والنبطية والسريانية، لم تنطو على تمثيل كامل للأصوات الصوامت في النظام الصوتي العربي (بعلبكي، ١٩٨١: ص١٧١-١٧٢)، وعليه، لم تحظ الصوامت: (ث، خ، ذ، ض، ظ، غ) في الطور الأول للمكتوبات العربية بأي تمثيل، ومن ثم راح الكاتب العربي يدل على تلك الصوامت بما لديه من رسوم (أبو عيد، ٢٠٠٩: ص٨)، فالرسم { ب } كان يُخط ليمثل الأصوات: (الباء والتاء والنون والياء)، فانضافت له مهمة جديدة بتمثيل (الثاء). وكذا الرسم { ح }، كان يمثل الجيم والحاء، فأضيف له تمثيل الخاء / خ/، وأما الرسم { د }، فكان ممثلاً للدال، فصار ممثلاً للدال، أيضاً، والرسم { ص } كان ممثلاً للصاد، فصار، أيضاً، ممثلاً للصاد، وكذلك كان الرسم { ط } ممثلاً للطاء، فصار معها يمثل الظاء، وكذا في الرسم { ع } إذ كان ممثلاً للعين وحدها، فصار للعين والغين معا.

تمثيل الحركات الطويلة

لم تكن الكتابة العربية في طورها الأول لتمثل الأصوات الحركات: الطويلة والقصيرة، فهي، أي الكتابة العربية، في أصل وضعها كتابة صوامتية، حالها في ذلك حال الكتابات السامية (بعلبكي، ١٩٨١: ص١٧١-١٧٢)، لكنها في مرحلة لاحقة جعلت رسمي الواو والياء، المصممين أصلاً لتمثيل شبيهي الحركة الواو والياء، يمثلان الضمة والكسرة الطويلتين (بشر، ١٩٦٧: ص٤٧-٥٤)، ومن ثم، واستكمالاً لتمثيل الحركات الطويلة، وظف رسم الألف المصمم أصلاً لتمثيل الهزرة، ليمثل الفتحة الطويلة (عبد التواب، ١٩٨٦: ص١٩٠-١٩٣)، ولعل الرسم القرآني لكلمات من مثل: «طه» و«داود» و«يس» روايب كتابية من مرحلة سلفت، لم تكن تُحطُ فيها رسومٌ للحركات الطويلة.

تمثيل الحركات القصيرة

ظهرت النصوص العربية المكتوبة في طور ما قبل أبي الأسود خلواً من أي تمثيل للحركات القصيرة (الحمد، ١٩٨٢: ص٧٢)، ولذلك، جاء أبو الأسود ليأخذ بالنظام السرياني والسامي في تمثيل الحركات تلك (الكردي، ١٩٨٢: ص٨٥)، وليقحمه في المكتوبات العربية، عامة، وفي النصوص القرآنية خاصة (الداني، ١٩٨٢: ص١٢٤-١٢٥)، وهو ما أطلق عليه: «النقط».

وكان ما فعله أبو الأسود أن مثل الضمة القصيرة بنقطة إلى جانب الحرف، ومثل الفتحة القصيرة بنقطة فوق الحرف، ومثل الكسرة القصيرة بنقطة تحت الحرف، على أن يكون الرسم لهذه الحركات بلون يخالف لون المداد (الداني، ١٩٨٦: ص٤)، وفي مرحلة لاحقة استغل الخليل بن أحمد رسوم الألف والواو والياء ليمثل بها الحركات القصيرة فخط الرسوم صغيرة (الحمد، ١٩٨٢: ص٥١٤)،

مقدمة

تسعى هذه الورقات لتناول الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية، من جهة الكشف عن دوافع تلك الجهود واتجاهاتها، وعلى ذلك، تقصد الدراسة لقراءة تلك الدوافع والاتجاهات قراءة لغوية، والمقصود بالقراءة اللغوية أن الدراسة تسعى لأن تتفحص الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة بما هي، أي الكتابة، ممثلة للنظام اللغوي في العربية، ولذا لا تعنى الدراسة بتتبع الجهود من حيث مسارها التاريخي التفصيلي؛ طروحات الإصلاح والردود عليها، بل تعرض للعنوانات الكبرى لتلك الطروحات، ومن ثم، تنتقل من ذلك باتجاه القراءة اللغوية لما تشتمل عليه العنوانات من مضامين.

إصلاح الكتابة العربية: التجذير التراثي:

يكاد يجمع الدارسون المعاصرون على أن العرب أخذوا كتابتهم عن الأنباط (المنجد، ١٩٧٢: ص١٣)، فثمة تشابهات كثيرة بين الكتابتين العربية والنبطية، من مثل التشابه في رسم الحروف، واختلاف الرسم للحرف الواحد باختلاف موقعه من الكلمة وغياب الإعجام وإهمال التمثيل الكتابي للحركات القصيرة (بعلبكي، ١٩٨١: ص١٧١). إن نظرة فاحصة لتلك التشابهات المذكورة أعلاه، لتفضي بنا إلى الزعم بأنها تشابهات مشتركة لا بين العربية والنبطية فحسب، بل بين الساميات عامة، وهو ما يميظ اللثام عن فرضيات أخرى يقترحها الدارسون بديلاً عن الأصل النبطي، كالتكلم عن الفرضية السريانية؛ وتقوم على ما تقوم عليه الفرضية النبطية من ذكر للخصائص عينها (فريجة، ١٩٦٦: ص٣٠)، لا بل إن الخط الأسطرنجيلي، وهو من أشهر الخطوط الآرامية وأقدم الخطوط السريانية، لينظر إليه، عند البعض، على أنه أصل للكتابات العربية (قدور، ٢٠٠٣: ص٨١)، عامة، أو هو أصل للخط العربي الكوفي، خاصة، (حسين، ٢٠٠٣: ص٢٠)، والخط الأسطرنجيلي هو ما تكلم عنه ابن النديم في الفهرست بقوله: وللشوريانيين ثلاثة أقلام، وهي: المفتوح، ويسمى أسطرنجالا، وهو أجملها وأحسنها، ويقال له الخط الثقيل... (ابن النديم: ص١٤).

من جهة أخرى، يجري التكلم عن الخط المسند اليمني بوصفه أصلاً لبعض الكتابات العربية الشمالية كالشمودية والديدانية واللحيانية والصفائية، وهي كتابات نقشت شمال الحجاز وجنوب الشام من عرب جنوبيين هاجروا شمالاً لعوامل متعددة (البيني، ٢٠٠١: ص١٠٣)، ويجمع هذه الكتابات الشمالية مع الخط المسند عوامل تشابه، كخلوها من الشكل والتشديد والمد، وكظهور النقط، والخطوط الصغيرة بين الكلمات (البيني، ٢٠٠١: ص١٠٤)، وبرغم ذلك فإن الخط المسند ظل ينظر إليه على أنه أصل للكتابات العربية الصحراوية، وأما الكتابات العربية الشمالية عامة، فينظر إليها على أنها انحدرت من وسط حضري حجازي شامي أخذ عن السريانية أو النبطية (البيني، ٢٠٠١: ص١٠٧)، أو لنقل إنها، أي الكتابة العربية، انتقلت من السريانية بوسيط نبطي. على أية حال، وبغض الطرف عن الأصل الذي أخذت عنه الحروف العربية، وبغض النظر عن التخالف في التأصيل التاريخي لتلك الحروف (أونج، ١٩٩٤: ص١٥٧)، فإن ما هو جلي أن العرب لما أخذوا تلك

انطلاقاً من أن تلك الحركات ليست إلا أبعاد حروف المد.

تمثيل التمايز

وهو ما أطلق عليه: «الإعجام»، وبه غادرت المكتوبات العربية جانباً من غموض القراءة وتعدد احتمالاتها، ذلك أن بعضاً من الحروف العربية في مرحلة ما قبل الإعجام، كان يمثل أكثر من صوت لغوي، وعلى سبيل التمثيل، كان الرسم «ب» ممثلاً للباء والياء والناء والياء والنون، وكان الرسم «ح» ممثلاً للحاء والجيم والحاء، وكذلك، كان الرسم «ر» ممثلاً للزاي والراء، وعلى ذات النهج في التمثيل جاءت رسوم أخرى لتمثيل أكثر من صوت، كما في الرسوم: «ص» و«ط» و«ع»... (لافي، ٢٠٠٦: ص ٨)، وعليه قام نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر العدواني، وفق أكثر الروايات، بتوظيف «النقط»، لإحداث التمايز بين الحروف المتشابهة (القلقشندي، ١٩٨٧: ص ١٥٥).

هذا، ويمكن النظر لجهود الخطاطين في التفنن برسم الحروف وزخرفتها على أنه ضرب من الجهد العربي في إصلاح الكتابة (غازي، ٢٠٠٢: ص ٥٥).

وبعد، فما سبق كان أظهر ما جاء به الأقدمون من إصلاحات للكتابة العربية، وهي إصلاحات لم يكن لها أن تقر وفق الدارس الحالي، لولا أن بنيت على قاعدة من التوافق بين النظامين الكتابي واللغوي.

الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية

تتلخص الانتقادات الموجهة من المعاصرين للكتابة العربية في:

- التفاوت بين منطوق العربية ومكتوبها (ابن سلامة، ١٩٧١: ص ٥٥)، ولعل أبرز المظاهر على ذلك التفاوت:
- . غياب التمثيل الكتابي لبعض الأصوات، ومنه غياب الرسم للحركات القصيرة، وغياب التمثيل للحركات الطويلة في بعض من كلمات الرسم القرآني وغيره، مثل: «طه» و«يس» و«داود».
- . الرسوم الكتابية المفرغة صوتياً، وهي رسوم لحروف لا تقابلها أي قيمة صوتية، كما في الألف الفارقة بين الواو الزائدة والواو الأصلية، في نحو: «يدنو».
- تمثيل الصوت الواحد بأكثر من رسم، كما في تمثيل الألف آخر الكلمة، تارة قائمة وتارة مقصورة.
- تمثيل الرسم الواحد لأكثر من صوت، كما في رسمي الواو والياء، إذ يمثلان الواو والياء شبيهي الحركة، والواو والياء الحركتين الطويلتين: الضمة والكسرة.

. تشمل المكتوبات العربية على كثير من المشكلات الإملائية، منها كتابة الهزرة المتوسطة والمتطرفة، وكتابة همزتي الوصل والقطع، واللام الشمسية والقمرية، والتاء المربوطة والمفتوحة (إسماعيل، ٢٠١٢: ص ٢٢٠)، ولعل من أظهر ما يدل على حجم المشكلات الإملائية أن ما تناول تلك المشكلات من دراسات عُد بالئات (إسماعيل، ٢٠١٢: ص ٢١٨).

. غياب التمثيل الكتابي لبعض الأصوات الأعجمية، والمقصود بأصوات العجم هنا الأصوات كثيرة التكرار في ما نطقه من لهجاتنا العربية المعاصرة، من مثل الأصوات: v.p.g (سعيدان، ١٩٧٩: ص ٢٦).

. الكتابة العربية كتابة سياقية (مقالية ومقامية)، وبذلك فإن من يفكك رسومها بالقراءة، لا مناص له من أن يفهم السياقين المقالي والمقامي، ليتمكن من القراءة، على نحو جيد (فريجة، ١٩٦٦: ص ١٠)، وعليه ظل المصلحون يكررون تلك المقولة المنسوبة لطلح حسين تارة، ولقاسم أمين تارة أخرى: «يجب أن تكون القراءة وسيلة للفهم لا أن يكون الفهم وسيلة للقراءة» (حسين، ١٩٥٩: ص ٣٧٢)، ولتجاوز ما يعرض للقراءة من معوقات في العربية، كان التمثيل الكامل للحركات القصيرة بتعديل الأبجدية ورسم الحركات بالتوازي مع الصوامت أو باستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، مع ما تشتمل عليه الأبجدية اللاتينية من تمثيل مطرد للحركات القصيرة؛ ذلك درّب لا مناص منه عند المصلحين، لإعفاء القارئ من التفكير بضبط الكلم (غازي، ٢٠٠٢: ص ٣٨)، من جهة أخرى يمكن القول إن التنوع في رسم الحروف العربية، وفق موقعها من الكلم، أسهم هو الآخر، إلى جانب غياب التمثيل للحركات القصيرة، بتعقد المشكلة القرآنية، مما أفضى إلى صعوبة حقيقية في تعليم العربية وتعلمها.

. يفضي نظام الكتابة العربية إلى صعوبات كبرى في ميدان الطباعة؛ فالتعدد في صور الحرف الواحد تنجم عنه كثرة في الصناديق الطباعية، والتشابه بين صور الحروف يوقع الطابع في الخطأ (غازي، ٢٠٠٢: ص ٣٨)، وكذلك فإن العلامات الكتابية الفرعية، من مثل الشدة والسكون وعلامات الحركات القصيرة؛ لتتسبب هي الأخرى بمعوقات طباعية (حجازي، ١٩٩٣: ص ١١٦).

. إن الصراع بين الحرف العربي وتقنيات الطباعة والتكلم عن الصعوبات في هذا الميدان أمر تجدد بظهور الحاسب الآلي (غازي، ٢٠٠٢: ص ٣٩)، وإن كان الصراع مع الحوسبة أقل احتداماً، وأكثر تبشيراً بإيجاد الحلول العملية، بما يحفظ للكتابة العربية حروفها (حجازي، ١٩٩٣: ص ١٠٨)، ويحفظ للأمة هويتها اللغوية والكتابية. هذه المشكلات في الكتابة العربية ستفضي، عند المصلحين، إلى صعوبات تعليمية ومعضلات ثقافية كبيرة، فأما الصعوبات التعليمية، فتتمثل في ما يجابهه المتعلمون العرب من معوقات القراءة والكتابة (فريجة، ١٩٦٦: ص ٨٨)، وأما المعضلات الثقافية، فتشير إلى معوقات في الترجمة ونقل المصطلح وصعوبة في قراءة الأعلام الأجنبية (يعقوب، ١٩٨٦: ص ٤٨)، وعليه، فإن الكتابة العربية تفضي إلى عزوف واسع عن القراءة (ابن سلامة، ١٩٧١: ص ٦٦).

على أي حال، فإن هذه الانتقادات كانت دوافع لظهور الاتجاهات المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية، ولعل أظهر تلك الاتجاهات:

تبني الأبجدية اللاتينية بديلاً عن العربية

وممن تبنوا الطرح، أعلاه، عبد العزيز فهمي وتمام حسان، أما عبد العزيز فهمي، رجل الدولة والسياسي المصري، فطرح ذلك على مجمع اللغة العربية في القاهرة، وحظي مقترحه بمناقشات واسعة، ولعل أظهر ما جاء في مشروعه أن تبني الأبجدية اللاتينية بديلاً عن العربية يكفل التمثيل الكامل للحركات القصيرة، بالتوازي مع تمثيل الصوامت، وكذلك، فإنه، أي: تبني اللاتينية، سيتجاوز

أما تعديل الكتابة العربية برسم الحركات القصيرة بالتوازي مع رسم الصوامت، فمن أظهر ما يمثله مقترح الجنيدي خليفة، إذ حفظ المقترح الحرف العربي كما هو، ومثل الحركات القصيرة بأرقام توضع عقب كل حرف، وذلك وفق ما يظهر، أدناه (خليفة: ص ١٥١-١٥٢).

- هذا، وتبع الرحلين غير واحد من الدارسين المعاصرين، من مثل رفائيل نخلة اليسوعي، وسعيد عقل وأنيس فريجة (يعقوب، ١٩٨٦: ص ٨٦)، على أنه ينبغي التنبيه إلى أن تلك الاتجاهات إنما استندت إلى مرجعيات سابقة، تمثلت نظرياً بالجهود الاستشرافية في هذا الباب (زكريا، ١٩٦٤: ص ١٨-٢٥)، وبقرارات مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٢٥ باعتماد نظام دولي لرسم الأصوات بالحروف اللاتينية، وهي قرارات حظيت بمؤازرة المعهد الدولي للتعاون الفكري المنبثق عن عصبة الأمم (غازي، ٢٠٠٢، ص ٤٠). وتمثلت المرجعيات، عملياً، بما أقدم عليه الأتراك المعاصرون يوم استبدلوا الحرف اللاتيني بالعربي (النجمي، ١٩٨٧: ص ٢٠)، وبما أقدمت عليه اللغات الإسلامية في دول المعسكر الشرقي السابق وآسيا من هجر للحرف العربي، كذلك (غازي، ٢٠٠٢، ص ٤٠).
- وتالياً أظهر ما انطوت عليه الدعوة لاستبدال الكتابة اللاتينية بالكتابة العربية، وفق ما تبناه عبد العزيز فهمي:
- تحل الحروف اللاتينية محل ما يناظرها من الحروف العربية، فيحل الرسم «b» محل الرسم «ب»، ويحل الرسم «t» محل الرسم «ت»، وكذا يجري الأمر مع الرسوم «د» و«ر» و«ز» و«س» و«ف» و«ك» و«ل» و«م» و«ن» و«هـ» و«و» و«ي».
- الحروف التي لا مقابل لها في اللاتينية تظل على رسمها العربي، كما في الحروف: «ع» و«غ» و«ح» و«خ».
- أحدث فهمي تعديلاً على الرسم لبعض الحروف اللاتينية، لإفادتها على تمثيل بعض الأصوات العربية، فالثاء يمثّلها الرسم «θ» والذال يمثّلها الرسم «ð». (فهمي، ١٩٤٦: ص ٤٣-١). ولعل هذه التعديلات إنما تثبت ما سبق وتكلمنا عنه من أثر الكتابة الصوتية الدولية وشيوعها على هذه التوجهات عند فهمي وغيره، بدليل التشابه في رسمي الثاء والذال عند فهمي مع الأبجدية الدولية؛ وعليه، فإن الكلمة العربية «كتب» ستظهر بالحروف اللاتينية على نحو من: «kataba»، وستظهر الكلمة «ثورة» على نحو من «tawrat»، وستظهر الكلمة «غيمة» على نحو من: «aymat» غ.

القراءة اللغوية للجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية إن ما وجهه المعاصرون للكتابة العربية من انتقادات، وما طرح من إصلاحات تمثلت في الاستبدال أو التعديل، كان بدوافع غير لغوية، على الأغلب؛ فأدبيات أولئك الإصلاحيين، تحفل بالتكلم عن مشكلات العسر في القواعد (فهمي، ١٩٤٦: ص ٨) وصعوبات القراءة والكتابة (فريجة، ١٩٦٦: ص ١٧٥)، وما إلى ذلك من مشكلات تعليمية (فريجة، ١٩٦٦: ص ٨٨)، لا نجواها إلا بأبجدية جديدة تنشر العلم وتمحو الأمية (الصاوي: ص ١٨). أما على المستوى الثقافي، فالكتابة، وفق ما زعم الإصلاحيون، تتسبب بالعزوف عن القراءة (ابن سلامة، ١٩٧١: ص ٦٦)، وهجران الأدب العربي (زكريا، ١٩٦٤: ص ٢٢)، كما وتتسبب بمشكلات الترجمة (يعقوب، ١٩٨٦: ص ٤٨) ونقل المصطلح وتعريبه (سعيدان، ١٩٧٩: ص ٢١)، لا بل إن بعضاً من أولئك الإصلاحيين أطر طرحه النقدي للكتابة بأطر أيديولوجية بعيدة عن الدرس اللغوي، من مثل الربط بين واقع المكتوبات العربية وما يحيق بالعرب من تخلف (تيمور، ١٩٥٦: ص ٤٩)، أو الزعم بأن الجنوح نحو الأبجدية اللاتينية سيفضي إلى تقدم يُلجق العرب بالأمم الغربية (حسان: ص ١٥١-١٥٢)، لا بل إن ذلك الجنوح سيسهم بتوحد العرب (حسان: ص ١٤٦)، ونشر الديمقراطية والاشتراكية وتذويب الفوارق بين الطبقات (الصاوي: ص ١٨). إن هذا التأطير الأيدولوجي للجهود الإصلاحية إنما يتساقق وما ساد ذلك العصر من حركات التجديد والتحديث في العلوم والثقافة، ويتساقق كذلك مع التوجه النهضوي والتحفز القومي والاحتكاك بالحضارات الحديثة (غازي، ٢٠٠٢: ص ٣٧)، مما دفع المصلحين إلى الظن بأنهم وجدوا ضالّتهم في الكتابة، فراحوا يعدلونها تارة ويستبدلون بها كتابة أخرى، تارة ثانية.

كانت تلك دوافع غير لغوية، كمنّت وراء الجهود المعاصرة في إصلاح

التفاوت بين المنطوق والمكتوب (يعقوب، ١٩٨٦: ص ٨٦)، وأما تمام حسان، الباحث والمنظر اللغوي، فأعاد الطرح عينه، بأن جعل الأبجدية البديلة تتكون من حروف لاتينية ويونانية مغا حسان: ص ١٥١-١٥٢).

هذا، وتبع الرحلين غير واحد من الدارسين المعاصرين، من مثل رفائيل نخلة اليسوعي، وسعيد عقل وأنيس فريجة (يعقوب، ١٩٨٦: ص ٨٦)، على أنه ينبغي التنبيه إلى أن تلك الاتجاهات إنما استندت إلى مرجعيات سابقة، تمثلت نظرياً بالجهود الاستشرافية في هذا الباب (زكريا، ١٩٦٤: ص ١٨-٢٥)، وبقرارات مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٢٥ باعتماد نظام دولي لرسم الأصوات بالحروف اللاتينية، وهي قرارات حظيت بمؤازرة المعهد الدولي للتعاون الفكري المنبثق عن عصبة الأمم (غازي، ٢٠٠٢، ص ٤٠). وتمثلت المرجعيات، عملياً، بما أقدم عليه الأتراك المعاصرون يوم استبدلوا الحرف اللاتيني بالعربي (النجمي، ١٩٨٧: ص ٢٠)، وبما أقدمت عليه اللغات الإسلامية في دول المعسكر الشرقي السابق وآسيا من هجر للحرف العربي، كذلك (غازي، ٢٠٠٢، ص ٤٠).

وتالياً أظهر ما انطوت عليه الدعوة لاستبدال الكتابة اللاتينية بالكتابة العربية، وفق ما تبناه عبد العزيز فهمي:

- تحل الحروف اللاتينية محل ما يناظرها من الحروف العربية، فيحل الرسم «b» محل الرسم «ب»، ويحل الرسم «t» محل الرسم «ت»، وكذا يجري الأمر مع الرسوم «د» و«ر» و«ز» و«س» و«ف» و«ك» و«ل» و«م» و«ن» و«هـ» و«و» و«ي».

- الحروف التي لا مقابل لها في اللاتينية تظل على رسمها العربي، كما في الحروف: «ع» و«غ» و«ح» و«خ».

- أحدث فهمي تعديلاً على الرسم لبعض الحروف اللاتينية، لإفادتها على تمثيل بعض الأصوات العربية، فالثاء يمثّلها الرسم «θ» والذال يمثّلها الرسم «ð». (فهمي، ١٩٤٦: ص ٤٣-١). ولعل هذه التعديلات إنما تثبت ما سبق وتكلمنا عنه من أثر الكتابة الصوتية الدولية وشيوعها على هذه التوجهات عند فهمي وغيره، بدليل التشابه في رسمي الثاء والذال عند فهمي مع الأبجدية الدولية؛ وعليه، فإن الكلمة العربية «كتب» ستظهر بالحروف اللاتينية على نحو من: «kataba»، وستظهر الكلمة «ثورة» على نحو من «tawrat»، وستظهر الكلمة «غيمة» على نحو من: «aymat» غ.

إصلاح الكتابة العربية بتعديلها

وتوزعت جهود التعديل على غير محور، لكنها توحدت في السعي للتمثيل الكامل والمطرد للحركات القصيرة، ويأتي في سياق هذه الجهود العمل على تعديل الرسم المعروف للحروف العربية، بإعادة رسمه على الطريقة الحبشية، حيث يلتصق رسم الحركة برسم الصامت (الجارم، ١٩٤٦: ص ٨١-٨٢)، ويندرج في الإطار نفسه العمل على ابتكار رسوم جديدة للحركات القصيرة، يجري تمثيلها بالتوازي مع رسوم الصوامت (يعقوب، ١٩٨٦: ص ٦١-٦٢)، وكذلك، يأتي، وفي الإطار عينه، العمل على إثبات رسم الحركات القصيرة: الصرفية والنحوية (تيمور، ١٩٥٦: ص ٨٣)، وهو ما يطلق عليه: الشكل الكامل.

كانت اللغات السامية، ومنها العربية، ذات تاريخ حافل بالتحويلات الداخلية (فليش، ١٩٨٣: ص٨٦، ص٥٤)، أي بتحويلات الحركات وتنقلها إزاء الثبات النسبي للصوامت.

فالجذر (ك، ت، ب) ثلاثي الصوامت لا يدل إلا على فكرة الكتابة بعموم دون أي تخصيص، ومن هنا تأتي الحركات حشواً داخلياً في الجذر، لتهب له معنى خاصاً محدداً وفق ما توضحه الكتابة الصوتية، أدناه، في عدد من الأمثلة:

اسم الفاعل: كاتب	(ktb) kaatib
اسم المفعول: مكتوب	(ktb) maktub
المصدر: كتابة	(ktb) kitaabat
الاسم: كتاب	(ktb) kitaab
الاسم: كُتَاب	(ktb) kuttaab
الجمع: كُتُب	(ktb) kutub
الماضي: كَتَبَ	(ktb) katab
المضارع: يكتب	(ktb) yaktub

فبرغم التنبيه إلى دور اللصق (السوابق واللاحق) في تحولات الكلمة العربية، كما في اسم المفعول والمضارع والمصدر، فإن الناظر إلى الأمثلة أعلاه، ليلحظ ببسور الدور الأظهر للحركات القصيرة والطويلة في إحداث التحول الصرفي وتحديد المعنى وتخصيصه.

لقد أدرك الواضع الأول للأبجدية السامية والعربية، بعبقرية فذة، سمي الثبات والتحول في اللغة، فراح يعكس هاتين السمتين في ما يخطه القلم من مكتوبات؛ فأضفى على الصوامت وشبهي الحركة الواو والياء سمة الثبات، بأن وضع لها رسماً في الأبجدية، وأثبت رسمها كذا في كل المكتوبات، أما الحركات فأضفى عليها سمة التحول، فأقصاها من أي تمثيل في حروف الأبجدية، وكذلك ما خطَّ رسماً لها في أي من المكتوبات في أول الوضع.

كان ذلك في أول الوضع، لكن الإملائين العرب في مرحلة لاحقة، حين صار غياب التمثيل لتلك الحركات خطراً داهماً على اللغة، بسبب من تفلت الهيمنة على النظام اللغوي في كثير من الأدمغة العربية- راحوا يثبتون رسوماً لتلك الحركات في مواضع محددة، منها النصوص الدينية. ولعل ذلك الإحساس بالخطر الداهم هو ما يفسر ظهور التمثيل للحركات القصيرة أولاً في النصوص المقدسة عند العبرانيين والسرانيين والعرب (عبابنة، ٢٠٠٠: ص١٦).

على أي حال، فإن النظر للصوامت وأشباهاها على أنها مركزية وثابتة، والنظر للحركات على أنها متحولة، هو ما أفضى إلى فكر لغوي عربي ينظر للصوامت على أنه الأكثر مركزية من الحركات، وهو فكر أنتج مقولات من مثل أن الحركة عَرَضٌ والحرف ذات (فريستغ، ٢٠٠١: ص١٠٢)، وهو فكر جعل الأقدمين يطلقون على الحركة حرفاً صغيراً إزاء الصامت الحرف (فريستغ، ٢٠٠١: ص١٠١) وهو ما أفضى إلى عدِّ الحركات على أنها زوائد أو تابعة للحروف (كانتينو، ١٩٦٦: ص١٤٨)، وفق تبعيتها في المكتوب، فهي إما فوق الحرف أو تحته. وهكذا جاءت الكتابة عبر إهمالها لرسم الحركات القصيرة مؤسَّسة للنظر، أعلاه، بعد أن تأسست هي على ما يشتمل عليه النظام اللغوي العربي من خصائص، منها الاشتقاق.

المكتوب العربي، وهي دوافع غير لغوية، لأنها لا تنشغل بالنظام الداخلي للغة، بقدر انشغالها بما هو خارج اللغة، من مثل التعليم والترجمة والثقافة؛ وعليه، فإن الدوافع تلك لا تتوافق بحال مع التوجهات اللسانية النظرية المعرفّة للعمل اللغوي من حيث هو عمل يستهدف اللغة في ذاتها ولذاتها (إيلوار، ١٩٨٠: ص٤٩). وهي، أي دوافع الإصلاحيين، لا تتوافق، أيضاً، وما آل إليه الدرس اللساني من ميل نحو ما يصاحب اللغة من مشكلات ثقافية وتعليمية وقومية، فهذا الميل اللساني، وفق ما يتمثل في اللسانيات التطبيقية، إنما يجعل من الإصلاح اللغوي عملاً جماعياً تقوده مؤسسات كبرى، ويقع خلفه تخطيط لغوي وسياسة لغوية واحدة (غازي، ٢٠٠٢: ص٤٥)، وهو على ذلك كله، أي: الإصلاح، إنما ينبغي له أن يستند، أولاً، لما تنتجه النظرية اللسانية من مقولات، يمكن الاستفادة منها في تحليل الواقع اللغوي وما يجابهه من مشكلات.

وإذا كانت دوافع الإصلاح غير لغوية، بمعنى أنها لم تسع لنقد المكتوب بما هو ممثل لنظام لغوي، له ما يميزه من خصائص، فإن جهود الإصلاح اتجهت، من بعد تلك الدوافع، لمعالجات غير لغوية لما تنطوي عليه الكتابة العربية من مشكلات، ولعل أظهر تلك المشكلات التي تناولها المصلحون بالنقد:

- غياب التمثيل الكتابي للحركات القصيرة.
- التشابه في رسم الحروف العربية.
- الاضطراب في التمثيل الكتابي لبعض الحركات الطويلة.
- غياب التمثيل الكتابي للأصوات الأعجمية.

في القادم من السطور تتناول الدراسة تلك المحاور تناوياً لغوياً، والقصد من ذلك، أن تسعى الدراسة لتكون عملاً لغوياً ينقد الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية، بوصفها، أي الكتابة العربية، ممثلة لنظام لغوي له ما يميزه من خصائص ذاتية.

غياب التمثيل الكتابي للحركات القصيرة:

ليس الغياب، هنا، مقصوراً على المكتوب العربي، وحده، بل تشتمل عليه الكتابات السامية، عامة، إذ اللغات السامية تتكئ على الصوامت أكثر من الحركات (ولفنسون، ١٩٨٠: ص١٤)، ولذا، راحت الأبجديات السامية تضع رسوماً للصوامت، فحسب (عبابنة، ٢٠٠٠: ص١٦)، فصارت تلك الأبجديات أبجديات صوامتية (الشايب، ٢٠٠٥: ص١٠٧).

ولعل ما دفع الواضع الأول للأبجدية السامية باتجاه الطبيعة الصوامتية للكتابة هو ما وقف عليه من سمات تخص النظام الصرفي والنحوي في الساميات، فراح يضع كتابة تعكس تلك السمات، وهي سمات تتمثل في مظهرين أساسيين: الاشتقاق والإعراب.

-الاشتقاق:

فالصوامت في الساميات كلها تُظهر المعنى العام أو الفكرة العامة، ويكمن دور الحركات في توجيه ذلك المعنى وتخصيصه؛ واللغة العربية كبقية الساميات، تُشتق أكثر الكلمات فيها من جذور ثلاثية الصوامت، في حين تشتق كلمات أخرى من جذور رباعية أو خماسية أو سداسية، وتنضاف الحركات القصيرة والطويلة للجذر، محدثة معنى خاصاً محدداً (الشايب، ٢٠٠٥: ص١٠٧)، وعلى ذلك

الصرفية والنحوية إنما جاء بدوافع اقتصادية وفق ما يرى الدارس الحالي، إذ الواضع الأول في طرحه لتلك الحركات توافق والخصائص اللغوية، وقلل من الجهد المبذول. وعليه، راح المعاصرون يطلقون على هذا النمط من الكتابة الصوامتية تعبير: الكتابة المختصرة (حركات، ١٩٩٨: ص ٢٦)، إذ هي تختصر بما لا يخجل بالإبلاغ.

إن ما تكشف عنه الدراسة الحالية من حالة توافقية بين طبيعتي المكتوب والمنطوق في العربية، وبما يعيد النظر للكتابة العربية على أنها الأكثر قدرة على تمثيل العربية وخصائصها، لينقض في الآن نفسه ما ذهب إليه أحد الباحثين المعاصرين من قوله بأنه: «لا يملك علة كافية لتفسير السلوك السامي الغريب بتمثيل الأصوات الصوامت دون الحركات (عبابنة، ٢٠٠٠: ص ١٦)، فالعلة في هذا السلوك، ووفق الدراسة الحالية بادية في ما بسطناه من أمري الاشتقاق والإعراب.

من جهة أخرى، فإن وسم المكتوب العربي بالغريب، كما في النص أعلاه، هو مذهب لا يتسم بالعدالة والعلمية، وفق ما بسط في السطور السالفة، لأن المكتوب العربي يتوافق مع نظامه وليس بغريب عنه، لكنه، أي المكتوب العربي، غريب عن المكتوبات الهندوأوروبية والمكتوبات المقطعية فتلك الكتابات، وبما يقع بينها من تخالفات، إنما تجيء ممثلة للغاتها لا للعربية، وهي غريبة عن العربية، كما العربية غريبة عنها. من جهة أخرى، فإن مجيء الكتابة العربية صوامتية في أول وضعها، ومن ثم تمثيلها للحركات القصيرة على النحو الذي استقرت عليه، إنما يتفق وما ذهب إليه سوسير من زعمه بأن الكتابات تكون في أول وضعها ممثلة لنظامها اللغوي بخصائصه الذاتية (سوسير، ١٩٨٥: ص ٥٢).

وإذا كانت اللغات السامية كلاً تشترك مع العربية في الطابع الصوامتي للمكتوب، فإنها بذلك تمثلت كالعربية لخصيصتي الاشتقاق والإعراب؛ إذ الساميات جميعاً اشتقاقية (Hockett, 1963: p. 23)، وهي جميعاً كانت تحفل بالإعراب (فارس، ١٩٨٧: ص ١٨)، وإن تخلت عنه في طور لاحق، كما تخلت اللهجات العربية المعاصرة عنه أيضاً.

على أن القول بالغلبة الصوامتية للكتابات العربية والسامية لا ينبغي له أن يصرف الذهن إلى الكتابات المقطعية، فتلك يمثل الرسم فيها مقطعاً كاملاً، لا صوتاً (Robins, 1976: p. 116)، في حين أن الحرف العربي والسامي لا يمثل إلا صوتاً واحداً، هو الصوت الصامت، ولا يمثل الحرف الصامت وما يليه من حركة، كما تخيل ذلك بعض ممن قال بمقطعية الكتابة العربية من الدارسين (هبو، ١٩٨٤: ص ٧٧-٧٨).

على أي حال، فإن ما سبق عرضه من أن النظامين الصرفي والنحوي (الاشتقاق والإعراب) كانا ماثلين في الأذهان، ومن ثم اتكأ على مثلولهما ذاك الواضع الأول، فغيب ما يمثلهما من حركات في أكثر المواضع هو أمر يخص اللغة والكتابة في زمن الوضع، أما اليوم، فالاشتقاق عامة، والإعراب خاصة، ما عادا كما سلفا ماثلين في الأذهان، فالعربية اليوم لغة متعلمة لا مكتسبة، ومن يحيطون بقواعدها الصرفية والنحوية في واقعنا المعاصر هم الأقل عدداً، وعليه فإن الإلحاح من طرف الإصلاحيين على رسم الحركات

- الإعراب:

يرى الزجاجي أن الإعراب حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه (الزجاجي، ١٩٨٦: ص ٧٢)، فحركات الإعراب كالحركات الصرفية متحولة، وليست ثابتة كالصوامت، وهي حركات تتغير، وفق وظيفة الكلمة في الجملة، ولما كانت الحركات الإعرابية متنقلة، حرص الواضع الأول على أن يطرحها من التمثيل الكتابي للأصوات، وذلك استكمالاً منه للمشروع الصوامتي للمكتوب؛ بدليل أنه أقصى الحركات الإعرابية القصيرة من التمثيل فحسب، وأما العلامات الحركات الطويلة، كما في الأفعال المعتلة الآخر والعلامات بالحروف الصامتة، كما في إعراب الأفعال الخمسة بالنون، فأثبتها بالتوازي مع إثباته لرسومها في حروف الأبجدية. فالاسم "خالد" يتحدد ما يظهر على آخره من تنوين (حركة+نون) وفق ما يكون موقعه من الكلام، فهو مرفوع بتنوين الضم في قولنا: فأز خالدًا faaza Xaalidun وهو منصوب بتنوين الفتح، إذ نقول: كَلَّمْتُ خالدًا kallamtu Xaalidan، ومجرور بتنوين الكسر حيث نقول: كَتَبْتُ لخالد LiXaalidin katabtu.

وأما الفعل المضارع «يعلم»، فما يظهر على آخره يتوقف أيضاً على ما يحيط به من كلام، فهو مرفوع بالضمة إن لم يسبقه ناصب أو جازم، فتقول: «يعلم»، ya'lama، وهو منصوب بالفتحة إن سبقه ناصب، فتقول: «لن يعلم» ya'lama، ويجزم الفعل «يعلم» بالعلامة الصرفية (السكون)، إن سبقه جازم، إذ نقول: «لم يعلم». ya'lama، وعلى ذلك، ووفقاً للنظر إلى الحركات القصيرة على أنها دون الحرف (الصامت وشبه الحركة والحركة الطويلة)، راح الكاتبون يقصون التمثيل الكتابي للحركات الإعرابية القصيرة في المواضع السابقة من الكلمتين: «خالد» و«يعلم»، في حين إنهم أثبتوا الرسم الكتابي للحركات الطويلة في الأفعال: «يسعى» و«يغزو» و«يقضي»، وكذلك أثبتت «النون» علامة إعرابية في المكتوبات: «يعلمون» و«يعلمان» و«تعلمين».

إن ما سلف من سطور ليشير إلى أن العاملين الاشتقاقي والإعرابي حفزا الواضع الأول للأبجدية والكتابة في العربية والساميات على إهمال الرسم للحركات القصيرة والطويلة، والإثبات فحسب لرسم الصوامت وأشباه الصوامت، فالواضع الأول بعبقرية فذة وقف على حقيقة ما تقوم به الحركات من تحول داخلي صرفي وخارجي نحوي؛ فراح يثبت الصوامت وحدها، إذ هو يريد من الكتابة أن تتسم بالشبوت لا بالتحول، حالها في ذلك حال كثير من الكتابات.

فالكتابة، لو مثلت الحركات القصيرة بالتوازي مع رسم الصوامت، لظهرت الوحدة الكتابية «كتب» برسوم متعددة، حسب ما تكون عليه في قولنا: كَتَبَ وَكُتِبَ وَكُتِبَ... هذا في الصرف، أما في النحو، فستظهر الوحدة الكتابية: «يكتب» برسوم ثلاثة وفق حالتها الإعرابية، رفعاً ونصباً وحزماً، كما في: «يكتب» و«يكتب» و«يكتب»، إن ما عمد إليه الواضع الأول من إهمال لرسم الحركات إنما كان لأن الحركات تلك كما يقول أحد الباحثين المعاصرين في الكتابة ماثلة في العقول مقصورة في الأذهان (الغامدي، ٢٠٠١: ص ٢٦٥)، يعرفها العربي الأول بمعرفة وظائفها في الكلام.

إن ما عمد إليه الواضع الأول من طرح التمثيل الكتابي للحركات

ومنها النقط (أبركرومبي، ١٩٨٨: ص١٨٧)، فإن إصرار الواضعين للكتابة الصوتية على التنقيط في أكثر من موضع (عمر، ١٩٨٥: ص٩٢)، ليجعل التنقيط في المكتوبات العربية لا يتعارض وواقع التوجهات اللغوية المعاصرة، وأظهرها الكتابة الصوتية الدولية. ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من اللغات الإسلامية المتكئة على الحرف العربي لجأت للنقط؛ لإحداث التمايز بين مرسوماتها (النعيمي، ١٩٨٧: ص٢٠)، وهو ما يجعل المكتوبات العربية، في اعتمادها النقط، تتسق وما عليه تلك اللغات من كتابة.

على أي حال، فإن دراسة لسانية معاصرة أشارت إلى ما ينطوي عليه النقط في الكتابة العربية خاصة، وفي الكتابات عامة، من قيم تمييزية (محبوب، ١٩٧٦: ص١١٠-١١٦)، وعليه، فإن الدراسة الحالية تنظر للحرف المنقوت على أنه يتمايز عن الحرف غير المنقوت، وكذلك، فإن الحروف المنقوتة تتمايز فيما بينها وفق عدد النقط وموقعها، ولذا فإن الحروف العربية جميعاً متميزة.

إن ما تخطه الدراسة الحالية من رأي في الحرف والنقط لتعثر عليه في المعنيين اللغوي والاصطلاحي للنقط والإعجام، فالإعجام لغة هو إزالة العجمة والإبهام (ابن منظور، ٢٠٠٣: عجم)، والإزالة ثمة لا يمكن لها إلا أن تفضي للإيضاح بالتمايز. والفهم على هذا النحو إنما يرتبط بالمعنى الاصطلاحي للإعجام، إذ هو تمييز الحروف المتشابهة باستخدام النقط لمنع اللبس (ناصر، ٢٠٠١: ص٨٨).

وإذا كان المعنيان اللغوي والاصطلاحي يشاران إلى ما ينطوي عليه النقط من قيم تمييزية تنجز الإيضاح، فإن ذلك هو ما نعثر عليه أيضاً في تعليقات الأقدمين على النقط، فابن جني يرى أنه: «... لا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه، أو بما يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان، ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل والخاء بواحدة من فوق، وتركت الخاء غفلاً، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحداً من الحرفين الآخرين، أعني الجيم والخاء، وكذلك الدال والذال والصاد والضاد وسائر الحروف نحوها، فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميته بحروف المعجم» (ابن جني، ١٩٨٥، ج: ١، ص٤٠).

إن ما ذهب إليه ابن جني ليجعل الحرف بعد الإعجام غير الحرف قبل الإعجام، وإعجامه كذلك يتمايز بتمايز الموقع والعدد أو بالموقع والعدد معاً. إن الفهم العلمي لما قال به ابن جني لينقض ما قال به نفر من الإصلاحيين المعاصرين من أن الحروف العربية متماثلة بسبب الإعجام (يعقوب، ١٩٨٦: ص٥٠)، فهي وفق ابن جني - وهو ما تذهب إليه الدراسة الحالية - متميزة متغايرة وليست متماثلة وعلى ذلك فإن ما نخلص إليه في هذا الموضوع، هو ما نجد في ما تكلم به القلقشندي من أن: "الصورة والنقط مجموعهما دال على كل الحرف" (القلقشندي، ١٩٨٧: ص١٤٨)، فالحرف على ذلك هو جماع الصورة والنقط، وأي تغير يمس الصورة أو النقط هو تغير يصيب الحرف كلاً، وتمايز الحروف بالنقط هو كتمايز الحروف بالشكل أو كتمايزها بغير ذلك.

لاضطراب في التمثيل الكتابي لبعض الحركات الطويلة تتجه الأمم السامية عامة لأن تقاوم أنماط التغيير والتحول في

القصيرة الصرفية والنحوية بالتوازي مع رسم الصوامت سيفضي بالكتابة العربية المعاصرة لأن تظهر بشكلين.

أما الشكل الأول فهو الأكثر شيوعاً، وهو شكل ستخطه الغالبية العظمى من العرب المعاصرين، وسيحفل بوافر من الأخطاء الصرفية والنحوية، وستتباين الكتابة فيه من شخص لآخر؛ وأما الشكل الآخر، فهو الشكل الأكثر صواباً والأقل ظهوراً، لكنه شكل تحتفظ به عليه القوم من نخب ثقافية ومتعلمة؛ وعلى ذلك فإن الكتابة العربية للفصحى وإزاء هذا الشرح الكبير، ستكون كتابة نخبوية. ولا تعود، كما هي الكتابات الأبجدية، جماهيرية واسعة الانتشار (كولاس، ٢٠٠٠: ص٢٧٤)، وهو ما سيجعل المشكلات التعليمية والثقافية والطباعية والقومية أكبر بكثير مما هي عليه الآن، فالإصلاح، وفق ما طرحه المصلحون، إنما يضاعف المشكلات ولا يحلها، وهو يأخذ بدوافع الإصلاح إلى غير مرادها.

فتحول الكتابة من الجماهيرية إلى النخبوية برسم الأصوات العربية صوامت وحركات بحروف لاتينية، أو بالإبقاء على الحروف العربية مع تمثيل الحركات بالتوازي مع الصوامت، إذا كان سيجعل العربي المعاصر، ممن لا يحوز مكنة لغوية، ينجح في القراءة للنصوص المعدّة جيداً، فإن العربي ذاته سيفشل على الأغلب فشلاً ذريعاً في الكتابة؛ لأنه سيجابه صعوبات كبرى في تمثيل النظام اللغوي إذ يكتب. إن تجاوز المشكلة القرائية عند العرب لا يكون بخلق مشكلة أخرى كتابية، ثم إن المشكلة الكتابية في حال أصبحت الكتابة العربية نخبوية بالاستبدال أو التعديل، ستفضي إلى مشكلات قرائية أكثر تعقيداً مما عليه حالنا اليوم؛ فمن يكتب ويثبت رسم الحركات الصرفية والنحوية، من غير أن يكون من أصحاب المكنة اللغوية، لا مناص من أنه سينتج نصوصاً مليئة بالأخطاء على كل المستويات، وهي نصوص ستفضي بمن يروم قراءتها إلى فوضى المعنى وغموضه وتعدد الاحتمالات.

وإذا كان الاشتقاق والإعراب أسهما بغياب التمثيل الكتابي للحركات القصيرة في المكتوبات العربية، فإن ذلك الغياب سمح للمكتوبات تلك بأن تكون الأقدر على تمثيل التنوعات اللهجية القديمة (الغامدي، ٢٠٠١: ص٢٦٣)، وهو غياب سمح أيضاً، بأن تكون الكتابة العربية الأقدر على تمثيل التطور الصوتي والنطقي، وهي حالة يندر وقوعها على مستوى الكتابات واللغات (الغامدي، ٢٠٠١: ص٢٦٦).

التشابه في رسم الحروف العربية

مالت الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية نحو النظر للتشابهات في رسم الحروف على أنها تجلب الإشكالات (التميمي، ٢٠٠٦: ص٣٦-٣٧)، إذ هي، أي التشابهات، تجعل الرسوم متماثلة (يعقوب، ١٩٨٦: ص٥٠)، وتماثلها ذاك ينشأ عن اتكائها على النقط في إحداث التخالف بين صور الحروف (فريحة، ١٩٦٦: ص١٧٣)، وهو ما يتعارض والتوجهات اللغوية المعاصرة (أيوب، ١٩٦٨: ص٩).

إن هذا الضرب من النقد لصور الحروف العربية إنما يحاول أن يتجاوز ما يقوم به «النقط» من إحداث للتمايز بين الأحرف، ورغم أن الدراسة الحالية تعي مجموعة النقود الموجهة للكتابة الصوتية الدولية، بسبب من اتكاء تلك الكتابة على العلامات التمييزية،

تمثيل الرسم الواحد لأكثر من حركة طويلة وذلك، كما في الرسمين: «و» و «ي»، فالأول يمثل الواو الضمة الطويلة والواو شبه الحركة، في حين يمثل الآخر الياء الكسرة الطويلة والياء شبه الحركة، ولعل ذلك يعود، كره أخرى، لما تكلمنا عنه من صوامتية الكتابة العربية، فالرسمان في مبدأ الكتابة كانا يمثلان الواو والياء شبهي الحركة، وهما، أي: شبها الحركة، حظيا بالتمثيل عندئذ، بسبب من تشابههما مع الصوامت، وفي مرحلة لاحقة، وحين قررت الكتابة العربية أن تمثل الحركات الطويلة، لجأت إلى الرسمين، لتمثل بالرسم { و } الضمة الطويلة إلى جانب الواو شبه الحركة، ولتمثل بالرسم { ي } الكسرة الطويلة إلى جانب الياء شبه الحركة (بشر، ١٩٦٧: ص٤٧-٥٤).

إن ما سبق بسطه من أنماط هي أظهر ما رسب في المكتوبات العربية من اضطراب في التمثيل الكتابي للحركات الطويلة، وهي أنماط تعود، كما أوضحت الدراسة الحالية، لمراحل سلفت من الكتابة، تجوزت، لكن شواهد ظلت تشير إليها، والشواهد، ثمة، وإن أظهرها الإصلاحيون على أنها عقبات للكاتبين، فهي تظل أمثلة نادرة، تحفظ ولا يقاس عليها.

من جهة أخرى، فإن شواهد مثلها تتوافر في لغات وكتابات كثيرة (محبوب، ١٩٧٦: ص١٢٩)، لا بل إنه، ومن الناحية اللغوية، حتى لو أعيد الرسم في تلك الأمثلة بما يجعلها أكثر تمثيلاً للمنطوق، فإن أمثلة أخرى ستظهر في الكتابة، يكون فيها تفاوت بين المنطوق والمكتوب؛ ذلك أن ما عليه اللغويون المعاصرون، أن الكتابة، عامة، تتسم بمقاومة التغيير في حين يتجه المنطوق للتطور والتحول (بكداش، ١٩٧٩: ص٢٩)، وهي معادلة تجعل التفاوت بين المنطوق والمكتوب أمراً لا مناص منه، وعلى ذلك، تنقض الدراسة ما ذهب إليه الجهود الإصلاحية المعاصرة من نقد للكتابة العربية، بناء على ما يظهر في بعض مواقعها من تفاوتات بين منطوق اللغة ومكتوبها.

تمثيل الأصوات الأعجمية في المكتوب العربي تنقض الدراسة ما جاء به المصلحون من إقحام لحروف جديدة في المكتوبات العربية بدافع التمثيل الكتابي للأصوات الأعجمية كثيرة الدوران في كلامنا، وذلك لاعتبارات، أظهرها:

- ليست العربية مضطرة للاشتغال على أصوات ليست من بنيتها الصوتية، وهي على ذلك، ليست ملزمة برسم تلك الأصوات بحروف جديدة تُفحَم في المكتوبات العربية، وهو إقحام، لو حدث، يجعل العربية المنطوقة والمكتوبة تشذ عما عليه اللغات، عامة، من مسلك في التعامل مع الأصوات الأعجمية، بمقابلتها بأقرب الأصوات الأصلية إليها.

- إن التعامل مع الأصوات الأعجمية بتعريبها، صوتياً، هو ما اختطه الأقدمون العرب من منهج لغوي صارم ودقيق (أبو عبيد، ٢٠١٠: ص٢)، هذا مع التنبيه إلى أن العرب الأقدمين جاوزوا ذاك المنهج الصارم، حين تعلق الأمر بتمثيل أصوات العجم تمثيلاً صوتياً دقيقاً أميناً، وحين يكون التمثيل خارج النظام اللغوي الخاص بالعربية، ألا ترى أن الجاحظ في البيان والتبيين تكلم عن اللغة

مكتوباتها، وعليه رسب في تلك المكتوبات سمات الثبات وكثرة القيود (ولفسون، ١٩٨٠: ص١٧)، ولعل ذلك يتضح في ما رسب من صور قديمة في الكتابة العربية تدل على مراحل مرت فيها الكتابة، لكنها تجاوزتها، وهو ما جعل للمكتوبات العربية أكثر من صورة، الأقدم منها هو الأكثر بعداً عن المنطوق، ومن ثم، ظهر الاضطراب في التمثيل الكتابي لبعض من الحركات الطويلة في بعض المواقع، ولعل أظهر ذلك:

غياب التمثيل الكتابي لبعض الحركات الطويلة:

ويتضح ذلك في غياب الرسم الكتابي للفتحة الطويلة، في كلمات من مثل: «طه» و«الرحمن» و«هذا»، وفي غياب الرسم الكتابي للكسرة الطويلة في: «يس» وكذلك في غياب رسم الضمة الطويلة في: «داود»، ولعل الغياب، هنا، إنما يعود لما سبق أن بسطناه من أن الكتابة العربية كانت في مبدأ وضعها كتابة صوامتية، لا تمثل أيًا من الحركات القصيرة والطويلة، وعليه، فالرسوم، أعلاه، ترد لتلك المرحلة.

لكن الكتابة في مرحلة لاحقة مثلت تلك الحركات (الحمد، ١٩٨٢: ص٧١-٧٢) في أغلب مكتوباتها، وظلت الرسوم العتيقة أعلاه، تمثل ما ندر من كتابات، وبذلك صارت هذه الرسوم محفوظة ولا يقاس عليها، وإن صار لبعضها رسمان قديم ومعاصر، فأما القديم فبَعْدَ فيه المكتوب عن المنطوق، كما في الرسم: «داود»، وأما المعاصر، فطابق فيه المكتوب المنطوق كما يظهر في الرسم: «داود» و«طاووس».

رسم الحركات الطويلة المفرغة، صوتياً

ونقصد بذلك ما جاء من رسوم في المكتوبات ليس ثمة ما يقابلها من أصوات، كما في رسم العلم: «عمرو»، وكما في رسم الألف بعد واو الجماعة، من مثل الألف في: «كتبوا»، فأما الواو في «عمرو»، فواو نبطية، ورثها العرب عن الأنباط (لافي، ٢٠٠٦: ص٦٢)، وأما الألف بعد واو الجماعة، فتظهر النصوص العثمانية اضطراباً في رسمها، إذ تظهر الألف بعد الواو الأصلية، حيناً، وتحذف، حيناً آخر، وهي كذلك بعد الواو الزائدة تراوح بين الحذف والإثبات (قبش، ١٩٧٧: ص٨٧)، لكن تلك الألف ثبتها الإملائيون، لاحقاً، بعد الواو الزائدة، فقط (إبراهيم، ١٩٧٥: ص٨).

تمثيل الحركة الطويلة بأكثر من رسم

وذلك كما في أن تُمثل الفتحة الطويلة «الألف» بثلاثة رسوم كتابية، أما الأول والثاني منهما، فكما في رسمي الألف القائمة والألف المقصورة، وأما الرسم الثالث، فكما يظهر من تمثيل للفتحة الطويلة برسم الواو في الرسم العثماني، في مثل: «الصلوة» و«الزكوة» و«الحيوة»، والكلمات الثلاث الأخيرة ليست إلا ضرباً من الأثر السرياني في المكتوب العربي (لافي، ٢٠٠٦: ص٥٨)، وكذلك، فإن الرسم بالألفين القائمة والمقصورة هو الآخر من آثار السريان (فرستينغ، ٢٠٠٣: ص٤٦)، لكن الإملائيين العرب وظيفوه لإحداث تمايز بين ما يعود لأصل يائي وما يعود لأصل واوي (النجار، ١٩٨٢: ص١٣٢-١٣٣).

- وقفت وراء الجهود المعاصرة في إصلاح المكتوب العربي دوافع غير لغوية، على الأغلب، من مثل التكلم عن قضايا التعليم ومشكلات الطباعة والترجمة والثقافة.

- اتجهت الانتقادات المعاصرة للمكتوب العربي نحو الكشف عن مجمل التفاوتات بين منطوق العربية ومكتوباتها.

- لم تسع الجهود المعاصرة، على الأغلب، لنقد الكتابة العربية بما هي ممثلة لنظام لغوي، له ما يميزه من خصائص ذاتية كالاشتقاق والإعراب والتنوع اللهجي.

- إن إثبات الرسم للحركات القصيرة بالتوازي مع رسم الصوامت سيفضي بالكتابة العربية لأن تكون كتابة نخوية لا جماهيرية، وهي حالة ستعود بالكتابة والناس إلى مرحلة ما قبل الأبجدية.

- الكتابة العربية، بواقعها الراهن، هي الأقدر على تمثيل النظام اللغوي العربي بخصائصه الذاتية: الاشتقاق والإعراب والتنوع اللهجي.

- يجدر بالكتابة العربية، بما تنطوي عليه من تمثيل للنظام اللغوي، أن تثبت رسوم الحركات القصيرة في مواضع محددة، كما في النصوص التعليمية، والنصوص عالية التقديس والكلمات الغريبة والأجنبية.

- النقط في الكتابة العربية عامل حاسم في إحداث التمايز بين صور الحروف، وعلى ذلك، فإن التمايز بالنقط هو كالتمايز بغيره، أي إنه، أي النقط، يضعنا إزاء حرف جديد، وبذا، فإن الحروف العربية متميزة وليست متماثلة.

- يأتي الاضطراب في التمثيل الكتابي للحركات الطويلة في بعض المواقع، لأسباب تاريخية، والشواهد على تلك الاضطرابات، وإن أظهرها النقد الإصلاحي المعاصر للكتابة العربية على أنها عوائق للكاتبين، إنما هي تمثل مرحلة مضت من التمثيل الكتابي للغة، وبرغم ذلك، فإن تلك الشواهد أمثلة نادرة، تحفظ ولا يقاس عليها.

- تنقض الدراسة ما حفلت به الجهود المعاصرة من نقد إصلاحي للكتابة العربية، بناءً على ما ظهر في غير مثال من اضطراب في التمثيل الكتابي لبعض الأصوات، فهذه الأمثلة تتوافر في كل اللغات والكتابات، وذلك أمر لا مناص منه، لأن النطق في حالة تحول مستمر، وأما المكتوب، فيقاوم التغيير والتبدل.

- التعريب الصوتي هو الطريقة المثلى في التعامل مع الأصوات الأعجمية؛ فالنظام الصوتي للغة قادر على صهر تلك الأصوات في البنية العربية، وهو ما يتوافق وما عليه حال اللغات، جميعاً، في التعامل مع ما هو دخيل من أصوات، وأما تمثيل الأعجمي من الأصوات في بعض السياقات فأمر تكفله الكتابة الصوتية برسومها الدولية.

- إن ما طرحه المعاصرون من إصلاحات على نظام الكتابة العربية، على أهمية ما يكشف عنه من مشكلات، ظل في حدود البساطة، ولذا، فإنه تناول الكتابة معزولة عما تمثله من النظام الصرفي والنحوي، وبمعزل عن واقع العربية الفصيحة المعاصرة وما تشهده من ازدواجية لغوية، تجعل المسافة بين الفصيحة والعاميات شاسعة جداً، حتى إنه ليصح أن نقول: إن العاميات ذات أنظمة قواعدية (صرفية ونحوية) مختلفة عما تشتمل عليه الفصيحة من قواعد.

في الشين المعجمة فقال: «فأما التي هي على الشين المعجمة فذلك شيء لا يصوره الخط، لأنه ليس من الحروف المعروفة... وكذلك القول في حروف كثيرة من حروف لغات العجم». (الجاحظ، ج، ١، ٢٠٠٩: ص ٥١).

وحروف لغات العجم هي ما مثلها ابن النديم في الفهرست بخطوط مختلفة (ابن النديم، ص ١٦-٢٢)، وهي ما سعى ابن خلدون في مقدمته لتمثيلها إذ قال: "ولما كان كتابنا مشتملاً على أخبار البربر وبعض العجم، وكانت تعرض لنا في أسمائهم أو في بعض كلماتهم حروف ليست من لغة كتابتنا ولا اصطلاح أوضاعنا اضطررنا إلى بيانها... فاصطلحت في كتابي هذا على أن أضع ذلك الحرف العجمي بما يدل على الحرفين اللذين يكتنفانه... كالكاف المتوسطة عند البربر بين الكاف الصريحة عندنا والجيم أو القاف، مثل اسم بلكين، فأضعتها كافاً وأنقطها بنقطة الجيم واحدة في أسفل أو بنقطة القاف واحدة من فوق أو اثنتين... (ابن خلدون، ج، ١، ٢٠٠٦: ص ٣٢٧).

- إن تمثيل الأصوات الأعجمية، بدقة وإحكام، لا يكون إلا في مواضع مخصوصة، كتلك التي أشار إليها ابن خلدون، وهو أمر تكفله الكتابة الصوتية المعاصرة، خارج النظام اللغوي للعربية.

وبعد، فقد عرضت الدراسة في ما سلف من سطور لأظهر الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية، من حيث الدوافع لتلك الجهود واتجاهاتها، وكان العرض لذلك كله يتكئ على المناقشة اللغوية، وعليه، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، لعل أظهرها:

- أسهم الأسلاف بإصلاح المكتوب العربي، بأن أدخلوا عليه جملة من التغييرات الكبرى، من مثل: التمثيل للحركات الطويلة والقصيرة، وتمثيل التمايز؛ على أن التغييرات تلك كانت، وفق ما ترى الدراسة، تغييرات انبنت على قراءة لغوية حصيفة لواقع الكتابة وحمية تكيفها والنظام اللغوي.

- اتجهت أكثر الجهود المعاصرة في إصلاح الكتابة العربية نحو تعديل الأبجدية أو استبدال واحدة أخرى بها، من مثل الأبجديتين اللاتينية واليونانية.

- إن الدعوة لتبني الأبجدية اللاتينية بدلاً عن الأبجدية العربية، وإن استندت، نظرياً، لجهود المستشرقين في المناقشة بالحروف اللاتينية، لتتخالف وما عليه الجهود الاستشراقية، من الناحية اللغوية الصرفية، فالمستشرقون قصدوا تمثيل اللهجات العامية بالحروف اللاتينية ولم يقصدوا تمثيل العربية الفصحى؛ ومن الناحية اللغوية الصرفية، فإن ما يصلح لتمثيل العاميات ليس بالضرورة أن يصلح لتمثيل الفصحى، فالكتابة العربية خطت لتمثل اللغة الفصيحة بما تنطوي عليه من خصائص كالإعراب والاشتقاق والتنوع اللهجي، وهي مواضع للتخالف بين العاميات والفصحى؛ فالإعراب هجرته العامية واستبدلت به الموقعية، وأما الاشتقاق والتنوع اللهجي، فيمكن الانتصار عليهما، بتقييس أشكال محددة للكلمات العامية.

- كان الهدف من جهود التعديل والاستبدال يتجه نحو التمثيل الكامل والمطرد للحركات القصيرة، وكذلك، فإن تلك الجهود سعت لجعل المكتوب، وفي كل المواقع، أكثر تمثيلاً للمنطوق.

علي أبو ملح، وزارة الثقافة الأردنية، عمان،
 الجارم، ١٩٤٦، تيسير الكتابة العربية، مشروع مجمع اللغة العربية في
 القاهرة سنة ١٩٤٤، المطبعة الأميرية، القاهرة.
 حجازي، محمود، ١٩٩٣، البحث اللغوي، مكتبة غريب.
 حركات، مصطفى، ١٩٨٨، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي،
 المكتبة العصرية، بيروت.
 حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار
 البيضاء.
 حسين، إياد، ٢٠٠٢، التكوين الفني للخط العربي وفق أسس
 التصميم، دار صادر، بيروت.
 حسين، محمد محمد، ١٩٥٩، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر،
 مجلة مجمع اللغة العربية، ج ١١.
 الحمد، غانم قدوري، ١٩٨٢، رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية،
 اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري،
 بغداد.
 خليفة، الجندي، نحو عربية أفضل، مكتبة الحياة، بيروت.
 الداني، أبو عمرو، ١٩٨٦، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة
 حسن، دار الفكر، دمشق.
 الداني، أبو عمرو، ١٩٨٣، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل
 الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر،
 دمشق.
 الزجاجي، أبو القاسم، ١٩٨٦، الجمل في النحو، مؤسسة الرسالة،
 بيروت.
 زكريا، نفوسة، ١٩٦٤، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، دار
 نشر الثقافة، الإسكندرية.
 سعديان، أحمد، ١٩٧٩، «حول أبجدية عربية صالحة»، مجلة مجمع
 اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج: ٣-٤، السنة الثانية، ص ٢٧-٢٢.
 سوسير، فرديناند دي، ١٩٨٨، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف
 عزيز، بيت الموصل، العراق.
 الشايب، فوزي، ٢٠٠٥، أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية،
 مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد: ٢، العدد:
 ٣، ص ١٠١-١١٩.
 الصاوي، محمد، كتابة العربية بالحروف اللاتينية، الأبعاد التربوية
 والسياسية، الشبكة العنكبوتية: www.almeshkat.net، ١٤/٤/٢٠٠٦.
 عباينة، يحيى، ٢٠٠٠، التطور السيميائي لصور الكتابة العربية،
 دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية، منشورات
 جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
 عباينة، يحيى، ٢٠٠٠، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية،
 دار الشروق، عمان.
 عبد التواب، رمضان، ١٩٨٦، منهج تحقيق التراث، مكتبة الخانجي،
 القاهرة.
 عمر، أحمد مختار، ١٩٨٥، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب،
 القاهرة.
 غازي، زهير، ٢٠٠٢، جهود العلماء في إصلاح الكتابة العربية،
 الذخائر، العدد (٩)، ص ٣٧-٤٦.

المراجع

المراجع العربية
 إبراهيم، عبد العليم، ١٩٧٥، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية،
 مكتبة غريب، القاهرة.
 أبركرومي، ديفيد، ١٩٨٨، مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة:
 محمد فتيح، مطبعة المدينة، القاهرة.
 ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٨٥، سر صناعة الإعراب، تحقيق:
 حسن هندراوي، دار القلم، دمشق.
 ابن خلدون، عبد الرحمن، ٢٠٠٦، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي
 عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، مصر.
 ابن سلامة، البشير، ١٩٧١، اللغة العربية ومشاكل الكتابة، الدار
 التونسية للنشر، تونس.
 ابن منظور، محمد بن مكرم، ٢٠٠٣، لسان العرب، دار الحديث،
 القاهرة.
 ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، الفهرست في أخبار
 العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، تحقيق:
 رضا تجدد.
 أبو عيد، محمد، ٢٠٠٩، برامجاتية الكتابة العربية، دراسة في
 اللسانيات الاقتصادية، مجلة كلية الآداب، جامعة الخرطوم، العدد
 ٢٩، ص ١٣-٤.
 أبو عيد، محمد، ٢٠١٠، كتابة الأصوات الأجنبية في لغة الإعلان
 التجاري الأردني، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية،
 جامعة الزرقاء، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص ١٣-١٠.
 إسماعيل، فردوس، ٢٠١٢، الأخطاء الإملائية، أسبابها وطرائق
 علاجها، مجلة دراسات تربوية، العدد ١٧، كانون ثاني، ص ٢١٧-٢٥٠.
 أونج، والتر، ١٩٩٤، الشفاهية والكتابة، ترجمة: حسن البنا عز
 الدين، دار القسطل، الكويت.
 إيلوار، رونالد، مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم،
 مطبعة جامعة دمشق، دمشق.
 أيوب، عبد الرحمن، ١٩٦٨، العربية ولهجاتها، مطابع سجل العرب،
 القاهرة.
 بشر، كمال محمد، ١٩٦٧، الألف في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة
 العربية القاهري، العدد: ٢.
 بعلبكي، رمزي، ١٩٨١، الكتابة العربية والسامية، دراسات في تاريخ
 الكتابة وأصولها عند الساميين، دار العلم للملايين، بيروت.
 بكداش، كمال، ١٩٧٩، التعبير الشفهي والتعبير الكتابي، دراسة
 تجريبية، الفكر العربي، معهد الأبحاث التربوية، بيروت، العدد:
 ٩-٨، ص ٢٦-٥٨.
 البني، عدنان، ٢٠٠١، العرب والكتابة، التراث العربي، اتحاد الكتاب
 العرب، العددان (٨١-٨٢)، السنة (٢١)، ص ٨٧-١٠٦.
 التميمي، مهدي، ٢٠٠٦، أساسيات في اقتصاد اللغة العربية، دار
 المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 تيمور، محمود، ١٩٥٦، مشكلات اللغة العربية، المطبعة النموذجية،
 القاهرة.
 الجاحظ، أبو عمر عثمان بن بحر، ٢٠٠٩، البيان والتبيين، تحقيق:

Robins, R.H., 1976, General Linguistics, An Introduction Survey, Hon Kong.

ملحق بجداول توضيحية

الحروف العربية الجنوبية

الشكل العرسي	شكل الحروف
>	𐩁
b	𐩂
g	𐩃
d	𐩄
h	𐩅
w	𐩆
z	𐩇
h	𐩈
h	𐩉
t	𐩊
y	𐩋
k	𐩌
l	𐩍
m	𐩎
n	𐩏
s	𐩐
<	𐩑
g	𐩒
p	𐩓
s/z	𐩔
d	𐩕
k	𐩖
r	𐩗
s/t	𐩘
s	𐩙
t	𐩚

الغامدي، محمد سعيد، ٢٠٠١، رحلة العلامة من النطق إلى الكتابة، مجلة علامات، ج ٤٠، م ١٠، ص ٢٥٠-٢٨٠.

فارس، فائز، ١٩٨٧، اللغة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

فريجة، أنيس، ١٩٦٦، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، بيروت.

فريستغ، كيس، ٢٠٠١، الفكر اللغوي بين اليونان والعرب، ترجمة: محيي الدين محسوب، دار الهدى، المنيا.

فريستغ، كيس، ٢٠٠٣، اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، ترجمة: محمد الشرفاوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

فليش، هنري، ١٩٨٣، العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت.

فهيم، عبد العزيز، ١٩٤٦، تيسير الكتابة العربية، مشروع مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٤٤، المطبعة الأميرية، القاهرة.

قبش، أحمد، ١٩٧٧، الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه، دمشق.

قدور، أحمد محمد، ٢٠٠٣، مدخل إلى فقه اللغة، دار الفكر، دمشق.

القلقشندي، أحمد بن علي، ١٩٨٧، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

كانتيني، جان، ١٩٦٦، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

الكردي، محمد طاهر، ١٩٨٢، تاريخ الخط العربي وآدابه.

كولاس، فلوريان، ٢٠٠٠، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٦٣.

لافي، حسين، ٢٠٠٦، «نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث»، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

محجوب، فاطمة، ١٩٧٦، دراسات في علم اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة.

المنجد، صلاح الدين، ١٩٧٢، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، دار الكتاب، بيروت.

ناصر، حفني، ٢٠٠١، حياة اللغة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

النجار، فاطمة، ١٩٨٣، الوجه في الإملاء، دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم، دار البيان، القاهرة.

النعيمي، حسام، ١٩٨٧، الكتابة الصوتية، المورد، مجلة تراثية فصلية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ص ٢٨-٥، المجلد ١٦، العدد: ١.

هيو، أحمد، ١٩٨٤، الأبجدية: نشأة الكتابة وأشكالها عند الشعوب، دار الحوار، اللاذقية.

وافي، علي عبد الواحد، ١٩٧١، اللغة والمجتمع، دار النهضة، مصر.

ولفنسون، إسرائيل، ١٩٨٠، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت.

يعقوب، إميل، ١٩٨٦، الخط العربي، نشأته، تطوره، مشكلاته، دعوات إصلاحه، جروس برس، طرابلس.

المراجع الأجنبية

Hockett, Charles. F., 1963, Course in Modern Linguistics, New York.

جدول رقم (٢) الحروف العربية قبل النقط وبعده

قبل النقط	بعد النقط
ب	
ت	
ث	ا
ج	
ح	
خ	
د	
ذ	ح
ر	
ز	
س	ع
ش	
ص	ع
ض	ع
ط	ع
ظ	ع
ع	
غ	
ف	ع
ق	ع
ك	
ل	ع
م	
ن	
هـ	
و	
ي	
أ	
إ	
أ	

جدول رقم (١) رسوم الحروف العربية، حسب موقعها من الكلمة

الرسم مستقلاً	الرسم أول الكلمة	الرسم وسط الكلمة	الرسم آخر الكلمة
ء	أ	أؤ	ؤئء
ب	ب	بب	بب
ت	ت	تت	تتة
ث	ث	ثث	ثث
ج	ج	جج	جج
ح	ح	حح	حح
خ	خ	خخ	خخ
د	د	دد	دد
ذ	ذ	ذذ	ذذ
ر	ر	رر	رر
ز	ز	زز	زز
س	س	سس	سس
ش	ش	شش	شش
ص	ص	صص	صص
ض	ض	ضض	ضض
ط	ط	طط	طط
ظ	ظ	ظظ	ظظ
ع	ع	عع	عع
غ	غ	غغ	غغ
ف	ف	فف	فف
ق	ق	قق	قق
ك	ك	كك	كك
ل	ل	لل	لل
م	م	مم	مم
ن	ن	نن	نن
هـ	هـ	هـهـ	هـهـ
و	و	وو	وو
ي	ي	يي	يي
ا	ا	اا	اا

جدول رقم (٤) الحروف النبطية

الشكل الصوتي	شكل الحرف
>	ⲗ
b	ⲃ
t	Ⲅ
g	ⲅ
h	Ⲇ
h	ⲇ
d	Ⲉ
r	ⲉ
z	Ⲋ
s	ⲋ
s	Ⲍ
d	ⲍ
t	Ⲏ
z	ⲏ
<	Ⲑ
g	ⲑ
f	Ⲓ
k	ⲓ
k	Ⲕ
l	ⲕ
m	Ⲍ
n	ⲍ
h	Ⲏ
w	ⲏ
y	Ⲑ

جدول رقم (٣) الحروف السريانية بنوعها، حسب موقعها من الكلمة

اسم الحرف	الشكل الصوتي	النسطوري	الاستراتيجولي	المتصل من أوله	المتصل من جهتي	المتصل من آخره	الحرف المنفصل
*ālaf	ⲁ	ⲁ	ⲁ	ⲁ	ⲁ	ⲁ	ⲁ
bēṭ	ⲃ	ⲃ	ⲃ	ⲃ	ⲃ	ⲃ	ⲃ
gāmal	ⲅ	ⲅ	ⲅ	ⲅ	ⲅ	ⲅ	ⲅ
dalet	Ⲇ	Ⲇ	Ⲇ	Ⲇ	Ⲇ	Ⲇ	Ⲇ
hē	ⲇ	ⲇ	ⲇ	ⲇ	ⲇ	ⲇ	ⲇ
wāw	Ⲉ	Ⲉ	Ⲉ	Ⲉ	Ⲉ	Ⲉ	Ⲉ
zain	ⲉ	ⲉ	ⲉ	ⲉ	ⲉ	ⲉ	ⲉ
hēṭ	Ⲋ	Ⲋ	Ⲋ	Ⲋ	Ⲋ	Ⲋ	Ⲋ
lēt	ⲋ	ⲋ	ⲋ	ⲋ	ⲋ	ⲋ	ⲋ
yōḏ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ
kāf	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ
lāmed	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ
mīm	ⲏ	ⲏ	ⲏ	ⲏ	ⲏ	ⲏ	ⲏ
nun	Ⲑ	Ⲑ	Ⲑ	Ⲑ	Ⲑ	Ⲑ	Ⲑ
semket	ⲑ	ⲑ	ⲑ	ⲑ	ⲑ	ⲑ	ⲑ
ṣē	Ⲓ	Ⲓ	Ⲓ	Ⲓ	Ⲓ	Ⲓ	Ⲓ
pē	ⲓ	ⲓ	ⲓ	ⲓ	ⲓ	ⲓ	ⲓ
ṣāḏē	Ⲕ	Ⲕ	Ⲕ	Ⲕ	Ⲕ	Ⲕ	Ⲕ
kōf	ⲕ	ⲕ	ⲕ	ⲕ	ⲕ	ⲕ	ⲕ
rēš	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ	Ⲍ
šīn	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ	ⲍ
taw	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ	Ⲏ